القضاء على عوائق الإندماج في الإقتصاد المصنف

د. محمد أحيد ولد اسلم

جامعة نواكشوط / موريتانيا

I)- المقدمة:

يحتل القطاع غير المصنف مكانة كبرى في اقتصاديات كثير من البلدان النامية أو تلك الموجودة في طور النمو. حيث يمثل هذا القطاع 42 ٪ من القيمة المضافة في إفريقيا، و41 ٪ في أمريكا اللاتينية و35 ٪ في الاقتصاديات الانتقالية لأوروبا والاتحاد السوفيتي سابقا، مقابل 13.5 ٪ في بلدان OCDE. كما يوفر هذا القطاع التشغيل والدخل لكثير من الأشخاص اللذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل في القطاع المصنف وكذا اللذين فقدوا عملهم في القطاع المصنف، ويشغل عددا مرتفعا خاصة من بين النساء، والشباب وغيرهم من الفئات والشرائح المحرومة. ويقدر، على سبيل المثال، أن العمالة غير المصنفة تمثل 84 ٪ من عمالة النساء في إفريقيا جنوب الصحراء و هو ما يوضح دور القطاع في الحد من الفقر.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك علاقة وثيقة بين الاقتصاد غير المصنف وبين الاقتصاد المصنف، كما أن الاندماج في هذا الأخير يجب أن يكون بصورة تدريجية ومدروسة. و حسب الكثير من الدراسات، فان ثمة عدد قليل من الشركات تلتزم بشكل فعلى وكلى بالقواعد والأنظمة المحاسبية و الضريبية التي تعتمد في القطاع المصنف، في حين فان قليلا منها فقط تتنصل منها كلية. وغالبا ما يقوم رؤساء الشركات بوضع حصيلة للتكاليف والإيجابيات الناجمة عن احترام تلك القواعد، والتقيد بها بقدر ما تكون إيجابياتها ومزاياها المحتملة أكبر من تكاليفها وأعبائها. كما تعتبر الأنظمة و القواعد المتبعة هي الأساس من أجل برمجة دمج سلس للوحدات الإنتاجية والخدمية العاملة في القطاع الغير مصنف في النظام الاقتصادي المصنف.

بالرغم من الدور الذي يلعبه القطاع الغير مصنف في الحد من الفقر، إلا انه للحد من الفقر لا بد من استراتيجيات و سياسات تنموية على المدى البعيد وبالتالي فإن النشاط غير المصنف ليس هو الحل للقضاء على الفقر. يستنتج بوضوح الحضور والدور اللافت للقطاع غير

المصنف في الدول الفقيرة على عكس الدول المتطورة حيث أن حضوره محدودا و يقترب في بعضها إلى الغياب كليا من النشاط الاقتصادي، بينما بالنسبة للبلدان الفقيرة، فإن القطاع غير المصنف يحتل مكانة متميزة ويلعب دورا أساسيا فيما يتعلق بخلق الثروة وفرص عمل جديدة والتي في غالبها للنساء والشباب والبقات المحرومة بصورة عامة. وبعبارة أخرى، فإذا كانت المقاولات غير المصنفة يمكنها توفير استجابة على المدى القصير للحاجيات اليومية لأسرة ما، فإنه، من أجل تحقيق الرفاه، على المدى البعيد، والاستقرار والحد من الفقر، فمن الضروري إقامة اقتصاد تكون فيه نسبة الشركات والعمالة المصنفة هي الأكبر.

وإذا كان الاندماج في القطاع المصنف وحده لا يكفي لترقية ورفع مستوى نمو المقاولات على المدى القصير، والمدى الطويل، فإن اندماج عدد أكبر من المقاولات في الاقتصاد المصنف يمكن من:

1. كلما توسع القطاع المصنف من خلال دمج وحدات إنتاجية، تمكن من توفير فرص عمل دائمة و ذات جودة أكبر، وبأجور أفضل؛
2. بتوسع القطاع المصنف يتعزز العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة من خلال زيادة ثقة المواطن بالدولة؛
3. تنظيم النشاط الاقتصادي يمنح الثقة للمستثمرين مما يؤدى إلى زيادة حجم الاستثمارات، وهو ما يلعب دور أساسي في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي؛
4. توسيع الوعاء الضريبي (ومن ثم السماح بتخفيض محتمل في الضرائب)؛
5. تحسين قابلية نفاذ المقاولات إلى الخدمات، وإلى الأسواق المصنفة وموارد الإنتاج.
6. كذلك يمكن الاندماج في القطاع المصنف من الرفع من مستوى رفاه بعض الفئات المهمشة بحيث تتمكن هذه الفئات من الحصول على فرص عمل إضافية و إمكانية الحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل من خلال زيادة العرض، بتوسع القطاع الانتاجي.

و تبقى الإشارة إلى أن هناك عدد متزايد من الدراسات المهتمة بمناخ الأعمال وآثاره على النمو الاقتصادي وعلى الاستثمار. ويقوم ممولون (مانحون) عديدون برعاية دراسات وتدخلات تتعلق بتشخيص ومعرفة مشاكل ومؤهلات ودور شركات ومؤسسات الاقتصاد غير المصنف. ومع ذلك، فإن الدراسات المهتمة بشكل خاص بعوائق الاندماج في الاقتصاد المصنف تبقى قليلة العدد. ويقدم هذا البحث عرضا عن المعارف المتعلقة بالعوائق الرئيسية أمام اندماج المؤسسات / المقاولات في الاقتصاد المصنف، ونحاول في هذا البحث تقديم بعض الحلول التي نراها تمكن من إلغاء تلك العوائق.

II)- عوائق الاندماج في الاقتصاد المصنف :

تسعى الدول في غالبها إلى توسع القطاع المصنف لما له من دور في العملية التنموية، إلا أنه توجد عوائق أمام اندماج المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد المصنف و بالتالي توسع هذا القطاع على عكس ما يسعى له المخطط. ومن خلال نظرة متفحصة للواقع الاقتصادي، يظهر أن أهم العوائق هي ذات طابع قانوني وإداري. وتتوزع معيقات أو كوابح الاندماج في القطاع المصنف إلى عدة فئات: 1- عوائق قانونية (تقنينية)؛ 2- عوائق إدارية؛ 3- رسوم (حقوق) وأعباء مالية؛ 4- الفساد الإداري؛ 5- العوائق الاجتماعية والثقافية؛ 6- غياب الخدمات الرئيسية للمقاولات/المؤسسات؛ و7- الإجرام.

تجدر الإشارة إلى أن العوائق القانونية والإدارية والمالية، التي يضاف إليها الفساد (الرشوة)، هي التي لها الأثر الأكبر على توسع القطاع المصنف. وكذلك، فإنه بالقضاء على هذه العوائق فإننا نساعد المقاولات غير المصنفة على الاندماج تدريجيا نحو القطاع المصنف.

1)- العوائق القانونية :

وهي الشروط أو الالتزامات المفروضة من طرف الحكومة على العاملين في القطاع المصنف أو للاندماج فيه، والتي في الغالب تراها الحكومة ضرورية لعملية التنمية دون أن تدرك الأثر السلبي لتعقد مدونة الاستثمار و النظام القانوني (القانون التجاري) على تنمية وتوسع القطاع المصنف. حيث يحد تعقد الأنظمة المتعلقة بالقيام بالمقاولات و كذلك الأنظمة الإضافية للمساءلة والرقابة من جلب الاستثمارات الخارجية كما تؤدى إلى توسع القطاع غير المصنف و خاصة بالنسبة للمقاولات (وخاصة الصغرى منها) و التي تعتبر من أهم آليات خلق الثروة و فرص العمل. وقد بينت دراسات مختلفة أن التشريعات أو النظم القانونية الثقيلة والمكلفة هي العامل الرئيسي لتوسع القطاع غير المصنف، كما أنها تشكل في الوقت نفسه مصدرا للفساد (الرشوة). وبصفة عامة، فقد خلقت سنوات من التشريعات السيئة في البلدان النامية عقدة لا يمكن حلها من التعقيدات والتناقضات تشكل بالنسبة للمقاولات التي ترغب في الاندماج في الاقتصاد المصنف عائقا يكاد يكون غير قابل للتجاوز والتغلب عليه.

كما أن الأعباء القانونية (والإدارية) تكمن من معرفة مدى مستقبل و جدوائية المقاولة من خلال الإشارة التي يصدرها المناخ العام للنشاط الاقتصادي، حيث يتحدد مدى الجدوائية من خلال النظام القضائي الذي يكفل الحقوق ويشجع على الاندماج في القطاع

المصنف وكذا تسهيل لق القيام بالمقاولة من خلال شباك موحد يسهل على المقاولين الدخول في النشاط الاقتصادي المصنف. يمكن القول بشكل عام أنه كلما كان النظام سلسا وأقل قيودا مع مراعاة وجود أنظمة كفيلة بالرقابة الهادفة والموجهة كلما كان الولوج إلى القطاع المصنف أسهل وأكثر جدوائية.

2)- العوائق الإدارية :

وهي ناتجة عن الطريق التي يتم بها تطبيق القوانين (التشريعات القانونية)، والتي تتمثل في ثقل الإجراءات الشكلية وعدم الفاعلية أو التأخر في اتخاذ القرارات وكذا العراقيل والعوائق البيروقراطية وسوء استخدام السلطة. وتعود هذه العوائق إلى مصادر عديدة: التعقد غير اللازم للقوانين، طرق/مناهج العمل المتجاوزة (المنتهية الصلاحية)، نقص الوسائل، والتركز المفرط، والتوجس إزاء القطاع الخاص -ومترافقا مع كل هذا – الفساد/الرشوة. وفي بلدان كثيرة، لم يتم فعل شيء من أجل توعية الموظفين بحاجيات القطاع الخاص، أو من أجل خلق ثقافة أكثر توجها وتمحورا نحو الخدمات (بمقابل الثقافة المتمحورة حصريا على الرقابة/التحكم والعقوبة).

3)- العوائق المالية:

وهي مكونة من حقوق (رسوم) تناقصية تعوق المقاولات / المؤسسات الصغيرة، ومن تشريعات جبائية (ضريبية) معقدة بشكل غير مناسب، ومن إدارة جبائية سيئة. فحقوق (رسوم) تسجيل المؤسسات/المقاولات الجديدة، ورخص الاستغلال تكون غالبا باهظة وعالية جدا. والمقاولات غير المصنفة تواجه أسبابا أخرى تجعلها تتردد في الخضوع للجباية (الضرائب)، حيث نجد أن مستويات الضرائب المفروضة عليها تبدو عالية بشكل مفرط. كما أن هذه المقاولات أو الشركات لا تعرف كيف توفي بالالتزامات الضريبية. وهي كذلك تخشى سلوك موظفي الضرائب، وأنها لا تتوقع أية خدمات مقابل المبالغ التي تدفعها. ولسوء الحظ، فإن هنالك مشاريع قليلة جدا تهدف إلى تحسين الإدارة الجبائية تعكف وبالقرب الكافي على الاقتصاد غير المصنف، بغرض فهم أي تلك العوائق هي الأكثر إشكالا، ومن ثم تستحق الانتباه والعناية الأكثر. كذلك لا توجد إلا مشاريع إصلاحية قليلة للغاية تقترح أو تفكر في خيارات بديلة غير مباشرة للضريبة على الدخل، وهي الضريبة المفرطة والباهظة العبء على المقاولات أو المؤسسات الصغيرة.

إن العوائق المالية وثيقة التمازج بالعوائق القانونية والإدارية المتصلة بتسجيل الشركات/المقاولات عموما وبرخص الاستغلال في بعض القطاعات وفيما يتعلق بالتسجيل يتمثل العائق الرئيسي في الإفراط في الشكليات الإدارية، مع كل ما يفترضه ذلك من تكاليف وخسائر. وفي بعض البلدان النامية، هناك خلط أو التباس بين التسجيل ورخص الاستغلال، فالتسجيل يجب أن يكون إجراءا شكليا إداريا بسيطا لا مجال فيه لأي نوع من المجازفة أو التقدير الاعتباطي. بيد أنه غالبا ما يشمل مراقبة المواقع، وإعادة الفحص/الدراسة والتجديد السنويان للرخص حيث أن هذا الأمر قد يكون مصدر أو سببا في الإحجام عن التسجيل البسيط. كما أن بعض البلدان تجعل من "رخصة الاستغلال" المكونة الرئيسية للمداخيل السنوية للمجموعات المحلية. وفي عدد من البلدان، يجبر المقاولون، من أجل الإيفاء بالإجراءات الشكلية، على السفر والانتقال إلى العاصمة أو إلى مدينة أخرى نائية.

إن الطابع غير المصنف يمثل وسيلة لتفادي / التهرب من تشريعات الشغل، وكذلك من الأعباء / التكاليف التي تنجر عنها (تأمينات الشركات، ...الخ). وفي بلدان كثيرة، يعتبر اكتتاب أول عامل بأجر "في القطاع المصنف" بمثابة مسار نضال حقيقي. ففي أمريكا اللاتينية، تعتبر الأعباء الإضافية المترتبة على قانون الشغل العائق الرئيسي أمام اندماج المقاولات الصغيرة في الاقتصاد المصنف. ذلك أنه عندما يكون قانون الشغل معقدا بشكل مفرط فإنه بذلك غالبا ما يسير عكس مصالح من يفترض أنه يحميهم، وذلك بإبقائه العمال في الاقتصاد غير المصنف وبمنعه نموا اقتصاديا من شأنه خلق فرص عمل.

4) **الفساد (الرشوة):**

وهي أيضا عائق كبير للاندماج في الاقتصاد المصنف، لأن المقاولات / الشركات تتجنب التسجيل من أجل أن لا تضطر للتعامل مع موظفين مرتشين. وقد أظهرت دراسة حول 69 بلدا وجود علاقة مباشرة بين تراجع الفساد (الرشوة) وتوسع الاقتصاد المصنف. إن الفساد يلغي ثقة المؤسسات / الشركات في جهاز الدولة وتعطيها إحساسا بأن آفاقها على المدى الطويل في الاقتصاد المصنف غير جيدة وضئيلة، وبعبارة أخرى، فمن غير المفيد في أي حال من الأحوال الحد من العوائق أمام النمو والاندماج في الاقتصاد المصنف إذا لم يتم كذلك التصدي للرشوة/ الفساد. إن الحد من المطالب أو المقتضيات القانونية والإدارية وتبسيطها تؤدي إلى الحد من إمكانيات الرشوة والفساد، وهو ما يفسر بالمناسبة بعض أنواع المقاومة لهذا النوع من الإصلاحات.

5) **العوائق الاجتماعية والثقافية :**

في بعض البلدان، يعود الإحجام عن الاندماج في الاقتصاد المصنف جزئيا إلى أسباب اجتماعية وثقافية. ففي الحقيقة، فإن الاقتصاد غير المصنف يتكون من شبكات صلبة من الثقة والتبعية المتبادلة، غالبا ما قد تكون قد نسجت وتعززت بتاريخ مشترك من القمع أو الإقصاء الاجتماعي مثلا. فعندما يكون هناك مقاول غير مصنف يتعاطى الأعمال والعلاقات التجارية مع مقاولين غير مصنفين ينتمون إلى المجموعة الاجتماعية نفسها، فلن يكون له ربما أي سبب يدعوه لتغيير وضعيته هذه. وفي بلدان حيث تكون الدولة عاجزة، يصبح من غير الممكن المساس بالاقتصاد غير المصنف، لأنه كان من الضروري و منذ وقت طويل أن يتم تقنينه وتنظيمه مع أنه يؤمن الكثير من الوظائف التي كان يجب أن تكون منوطة بالدولة.

6)- **غياب الخدمات الأساسية للمقاولات / الشركات:**

يعتبر البعض أن إمكانية نفاذ المقاولات / الشركات المصنفة إلى مزيد من الخدمات (التمويل، تسجيل سندات الملكية، البني التحتية، شفافية الصفقات العمومية، المساعدة في التسيير، الخ) تمكن من جذب المقاولات غير المصنفة إلى القطاع المصنف. فمنح مزايا إضافية على هذا النحو إلى المقاولات المصنفة يمكن، من وجهة نظر المقاول، أن تجعلهم يقبلون بشكل أفضل التكاليف المفروضة بواسطة التقنين. إنها فرضية مغرية؛ لكنه للأسف لا يمكن إثباتها أو البرهنة عليها. فالواقع، أنه سواء كان تحسين الخدمات يهدف أم لا صراحة إلى اجتذاب أنشطة نحو القطاع المصنف، فإنه فيما يتعلق بالمتابعة والتقييم لهذه الخدمات الجديدة، فإنه لم يؤخذ في الحسبان هذا الجانب، وإنما فقط دخل الأنشطة، وخلق فرص عمل وغيرها من تحسينات مستوى المعيشة والعمل. ولكن العدد القليل من العناصر المتوفرة لدينا يثير بعض الشكوك فيما يتعلق بقدرة جذب هذا النوع من الخدمات للفاعلين إلي الاقتصاد غير المصنف.

7) **الإجرام:**

يتردد بعض الأشخاص في إبلاغ الموظفين بمعلومات عن وضعيتهم وممتلكاتهم الشخصية، لأنهم يخشون أن تتسرب هذه المعلومات إلى (شبكة) الإجرام المنظم وجعلها هدفا محتملا.

III)- مقاربات الاقتصاد غير المصنف :

إذا عرفنا بما فيه الكفاية كيف تعيق مختلف العوائق أو العراقيل نمو القطاع الخاص، سواء المنصف أو غير المصنف، فإنه لم تتم بأي حال دراسة الأسباب التي تمنع المقاولات / الشركات للاندماج في الاقتصاد المصنف. ولا نعرف ما هي العوائق الأكبر ولا كيف تؤثر على عملية اتخاذ القرار، وإن كان بإمكاننا استخلاص الكثير من الأشياء من الدراسات المتعلقة بالعوائق العامة أمام النمو. كما أننا لا نعرف كذلك الشيء الكثير عن الصلات أو العلاقات بين عملية التصنيف (التحول إلى القطاع المصنف أو إضفاء الطابع المصنف) وأداء المقاولات/الشركات، أو عن الآثار على المديين القصير والطويل. و كخلاصة فإنها ميادين تستحق، مع غيرها، دراسة أكثر عمقا.

إن الاقتصاد غير المصنف معقد ومن المهم، بالنسبة لتدخلات المانحين أن يعتمدوا على دراسات جادة، وإلا فإنهم يكونون عرضة للتأسيس على فرضيات خاطئة. وهكذا، تبين بعض التحريات أن هؤلاء المانحين مقتنعون في أغلبيتهم بأن عمالا كثيرين في الاقتصاد غير المصنف سيفضلون العودة إلى العمل بأجر في القطاع المصنف لو توفرت لهم فرصة. بيد أن معطيات موثوقة تظهر أن الأمر ليس كذلك: فأثناء إحدى التحريات الحديثة التي أجريت في إفريقيا الجنوبية، تبين أن أغلبية المستجوبين من القطاع غير المصنف يفضلون الاستمرار في هذا النوع من الأنشطة على العمل في فرصة شغل (في القطاع المصنف) قد تتاح لهم. كما أظهر تحقيق حديث آخر استهدف النساء المقاولات في قطاع المقاولات / المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة MPME في إثيوبيا أن ثلاثا من كل أربع من بينهن لن تتركن أنشطتهن (غير المصنفة) إذا توفرت لهن فرصة عمل دائمة غيرها.

إن التباين أو طابع الاختلاف الذي يميز الاقتصاد غير المصنف وتنوع سياسات المانحين قد أديا إلى تعددية في مقاربات الاقتصاد غير المصنف، يمكن إجمالها في النقطتين التاليتين:

1)- تحسين ظروف الاقتصاد غير المصنف مع تشجيع الاندماج فيه :

بالنسبة لبعض الباحثين وبعض برامج العون، فإن الاقتصاد غير المصنف هي خاصية أو ميزة بنيوية (هيكلية) مستديمة من أجل تنمية اقتصادية عصرية. ولهذا، فإن بعض التدخلات (الأعمال) تهدف إلى تحسين رفاه الفاعلين في الاقتصاد غير المصنف، بدلا من مساعدتهم على الاندماج في الاقتصاد المصنف. أما بالنسبة للمانحين الآخرين، فإن نمو الاقتصاد المصنف هو

الهدف المركزي للتنمية والمحرك الرئيسي لمكافحة الفقر. ولذلك، فتدخلاتهم متمحورة على تشجيع هذا النمو. وبين هاتين المقاربتين، هناك مكان لتدخلات تساعد الفاعلين في الاقتصاد غير المصنف على التوجه تدريجيا نحو إطار مصنف من خلال إنشاء جمعيات ذات إطار مصنف لتسهيل النفاذ إلى الخدمات مثل القروض الصغيرة، والتأمينات والنظام العقاري، ومكان السوق مثلا. والتحدي الأكبر يبقى في كيفية تحسين ظروف حياة الفقراء دون إزالة الحوافز من أجل الدخول في الاقتصاد المصنف.

2)- تحسين ظروف العمل في القطاع غير المصنف :

ينظر البعض إلى الاقتصاد غير المصنف من زاوية سوق العمل ويبحثون عن وسائل للحد من عجز العمالة (التشغيل)، وتحسين مستوى فرص العمل المصنف الممكنة. ويصعب التوفيق بين هذه المقاربة وبين المقاربات التي تركز على تنافسية مقاولات / شركات الاقتصاد غير المصنف، وضرورة السهر على مرونة اليد العاملة من أجل المحافظة على الامتياز النسبي والحد من العبء (الكلفة) الذي يفرضه قانون الشغل إلى الحد الأدنى المعقول. إن مفهوم "العمل اللائق" الحديث نسبيا يهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين المساعدة على نمو المقاولات وتحسين ظروف العمل، غير أن آثار ذلك ما تزال غير معروفة جيدا.

IV)- آليات القضاء على عوائق الاندماج

نهدف في هذه الدراسة إلى تقديم أهم ما نراه يمكن من القضاء على العوائق أمام الاندماج في القطاع المصنف، والتي سنلخصها في النقاط التالية:

1)- وضع برامج للإصلاح القانوني:

القيام بعمليات تقييم لأثر التشريعات القائمة على الحالة الاقتصادية و من ثم وضع برامج إصلاحية تأخذ في الحسبان العبء الذي تمثله تلك التشريعات القانونية على المقاولات، وذلك بالاعتماد على تحريات (تحقيق) حول العوائق التي تعتبرها المقاولات/الشركات أكبر عراقيل وخاصة تلك التي تعيق الاندماج في القطاع المصنف. ومن أهم تلك التشريعات التي يجب وضعها في البلدان النامية تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المقاولة، وذلك من خلال و جود شباك موحد و بتكاليف أقل ما يمكن. كما يجب وضع قوانين رادعة للفساد والرشوة وخلق نظام قضائي مستقل يعطى الثقة للمقاول.

2)- خلق الثقة في جهاز الدولة :

وحتى دون زيادة ملحوظة في الوسائل المقدمة من قبل الإدارة لدعم النشاط الاقتصادي، هناك إجراءات يتعين اتخاذها من أجل تحسين الخدمة المقدمة من طرف الإدارة للمقاولات أو المؤسسات الإنتاجية. ويجب أن يشجع المقاولون و يتم وضع أنظمة و قوانين لتسير المناقصات العمومية و أنظمة ترسخ الثقة لدى المقاول في الدولة وأن يساعدوا في إنشاء شبابيك موحدة في الأماكن الممكن الوصول إليها، وذلك بغية تشجيع رأس المال المحلى والأجنبي على أخذ مخاطرة الاستثمار وبذلك تتمكن أيضا من تقديم خدمات في المستوى وتلبى الطلب المحلى والتفكير في الولوج للأسواق الخارجية.

3)- تبسيط الإجراءات الإدارية :

تبسيط المسطرة الإجرائية المتعلقة بإنشاء المقاولة من خلال وجود شباك موحد يلغى الإجراءات الشكلية و يخفف من بيروقراطية الإدارة، كما يقوم بالمرافقة والدعم المعنوي للمقاولات وخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة.

كما يجب استخدام المعلوماتية لتبسيط و تسجيل المقاولات من أجل ضمان الحقوق والشفافية في الحياة الاقتصادية مما يكفل توسيع القطاع المصنف وبالتالي زيادة موارد الدولة وهو ما يكفل للدولة القيام بالتنمية وبشكل عادل و مستديم.

4)- نظام ضريبي تشجيعي :

فى الواقع فان المقاولات تخشى أن تفرض عليها ضرائب ثقيلة و خاصة إذا ما كانت فى بدايتها و من الصعب عليها تفهم و اعتماد الإطار (القانوني) المصنف.

تبسيط إدارة الضرائب: يعتبر تعقد النظام الضريبي غالبا مصدر ردع وإحجام كما هو الحال بالنسبة لنسب (مستويات) الضريبة. النظر في اعتماد ضريبة موحدة على المقاولات المتوسطة والصغيرة، بغية الحد من عدد عمليات الدفع/التسديد. عرض إمكانيات مختلفة للدفع/التسديد، سواء التسديد في دفعة وحيدة، أو الدفع بواسطة أقساط شهرية.

الإعلام حول استخدام الضرائب: وحول الفوائد/المزايا التي سوف تستخلصها المقاولات من تعزيز الخدمات. وتظهر الوقائع أن المقاولات تحترم أكثر التزاماتها عندما تعرف ما بإمكانها أن تتوقع في مقابلها.

عقلنة أنظمة التسجيل ورخصة الاستغلال للمقاولات: تسهيل التسجيل والولوج إلى النشاط الاقتصادي من خلال الحصول على رخصة الاستغلال. يضاف إلى ذلك استخدام المعلوماتية عندما يكون ذلك ممكنا، وعند الإمكان، رفع وظيفة التسجيل من اختصاص المحاكم (التي تعاني عادة من زيادة مفرطة في القضايا المطروحة عليها) إلى الإدارة.

قصر رخصة الاستغلال على الأنشطة التي تبرر هذه الرخصة: وذلك لأسباب صحية، وأمنية (سلامة)، وبيئية وغيرها. تجنب تعددية الرخص وتبسيط إيداع الطلبات. إلغاء إلزامية الرخصة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من المقاولات/المؤسسات.

تسهيل تسجيل الجمعيات المهنية والمنتجين: يمكن أن تتحول التقاليد الاجتماعية والثقافية، بدلا من أن تكون كوابح أو عناصر تقييد، إلى فرص إيجابية وذلك بفضل عملية تصنيف(إضفاء الطابع المصنف) جمعيات أو روابط المقاولات أو المنتجين. و إذا كانت العوائق أمام التصنيف يمكن أن تبدو غير قابلة لتجاوزها أو التغلب عليها بالنسبة للأفراد، فإن الحل قد يكمن في تشجيع عملية التصنيف لمجموعات المنتجين، بحيث يتمكن الأفراد عندئذ من الاستفادة من مزايا أو إيجابيات التصنيف من خلال المنتجين المذكورين.

تخفيض رسوم (حقوق) التسجيل والمقتضيات القانونية: السهر على أن تكون هذه الرسوم بمبالغ معقولة وعلى أن تكون الشروط المفروضة، فيما يتعلق مثلا بالمحلات أو رؤوس الأموال، مبررة بما فيه الكفاية.

تطوير قانون الشغل: وضع أو تطوير قانون الشغل حتىيحمي الحقوق الأساسية مع السماح بسهولة أكبر للاكتتاب والفصل وبمستوى من المرونة في عقود العمل.

وخارجا عن هذه الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي، ثمة أربعة إصلاحات أخرى تفرض نفسها على مستوى مناخ الأعمال من أجل تشجيع التصنيف:

1. من الحيوي إرساء حوار مع فاعلي الاقتصاد غير المصنف بغية فهم طبيعة الصعوبات التي تواجههم (وأوجه الأحجام أو الحذر لديهم). وتمثل الاجتماعات علي مستوى البلديات و التجمعات المحلية، والحوارات الإذاعية والتلفزيونية حول الاستراتيجيات التنموية وطرق الرفع من أداء النظام الاقتصادي مع الأخذ في نظر الاعتبار ضرورة إشراك فاعلي الاقتصاد غير المصنف، مما يمكنهم من تصور ضرورة الاندماج في الاقتصاد المصنف وتتمكن الإدارة أيضا من ما يجب عمله لتسهيل دمجهم.

2. هناك برامج لامركزية قيد الإنجاز في عدة بلدان؛ ويتضح مع ذلك أن كثيرا من التجمعات المحلية سيئة التجهيز بحيث لا تستطيع تحمل الاختصاصات الإضافية ولا تعرف حاجيات المقاولين في القطاع غير المصنف. والأسوأ من ذلك هو أن كثيرا من هذه التجمعات المحلية يرون قبل كل شيء في تلك المقاولات مصدرا للعائدات والمداخيل المباشرة، ويمكن للمانحين تقديم مساعدتهم في برامج تعزيز قدرات التجمعات المحلية من أجل تطوير الخدمات لصالح المقاولات، سواء كان ذلك فيما يتعلق بإنشائها أو تطويرها أو تصنيفها (تحولها إلى القطاع المصنف).

3. هناك فرص لأن تكون إجراءات وتدابير مكافحة الفقر إيجابية جدا من أجل إعادة الثقة لدى المقاولين اتجاه الإدارة وحفزهم على الاندماج في الاقتصاد المصنف.

4. إن خطر حصول سوء تفاهم حول مسائل الطابع غير المصنف يجب أن يدفع المانحين إلى تنسيق أنشطتهم في هذا المجال، بغية السماح بمقاربة تكاملية ومتدرجة لعملية التصنيف.

V)- السياسات والممارسات المقترحة:

في جانب التوصيات الخاصة الهادفة إلى القضاء على العوائق وإلى خلق الظروف المواتية، ثمة جملة من المبادئ والممارسات يجب التوصية بها:

1- إعداد قاعدة بيانات مشتركة تضم كافة منظومات التدخلات التي تقوم بها الدولة و الشركاء في التنمية والتي ثبتت فعاليتها بالنسبة للتصنيف (عملية التحول إلى القطاع المصنف).

2- تطوير التصنيف بإقامة مناخ تشريعي ملائم: العمل بالتعاون مع البرلمانيين المؤيدين لإلغاء العوائق أمام نمو المقاولات / الشركات واندماجها في القطاع المصنف على المستوى المحلي. ليس من الممكن دائما القيام بإصلاح تشريعي بالمعنى التام للكلمة، وإنما من الممكن اتخاذ نوع من التقدم بتبسيط الإدارة (على سبيل المثال بواسطة إنشاء الشبابيك الموحدة).

3- تطوير الإجراءات المناسبة لمكافحة الفساد (الرشوة) في نقاط الاتصال الرئيسية بين الإدارة والمقاولة / الشركة أثناء عملية التصنيف و خاصة في إطار إجراءات التسجيل / الترقيم ورخصة الاستغلال. كما يجب كبادرة حسن نية إصدار أنظمة تختص بمحاربة الرشوة والفساد، وأنظمة شفافة فيما يتعلق بالمناقصات العمومية وإيجاد نظام قضائي قويم ومستقل.

4- إفهام الوكلاء العموميين، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، أهمية الاقتصاد غير المصنف والدور الذي يمكن أن يؤديه لتشجيع عملية التصنيف (إضفاء الطابع المصنف) من خلال توفير خدمة أفضل. البرهنة على أن من الأفضل تسهيل توسيع الوعاء الضريبي على المدى الطويل بدلا من البحث من منافع أو مكاسب على المدى القصير وتشجيع المقاولات على التخفي.

5- السهر على أن لا تحد هذه البرامج المخصصة لرفع مستوى الرفاه في الاقتصاد غير المصنف من التحفيزات على الاندماج في الاقتصاد المصنف، و إلزام المقاولات غير المصنفة، مقابل المساعدة المقدمة لها، على أن تتطور تدريجيا نحو إضفاء الطابع المصنف.

6- تشجيع الحوار بين الإدارة وبينالمقاولات غير المصنفة (أو جمعياتها) من أجل تسليط الضوء على العوائق التي تواجه عملية التصنيف (إضفاء الطابع المصنف) وإقامة ثقة وتفهم متبادلين.

7- اعتبار فوائد / مزايا التدخلات على المدى الطويل، مثل إصلاحات الحواجز القانونية والإدارية؛ لابد من الوقت لتغيير العقليات في الإدارة. عندما لا تكون الأعمال طويلة المدى ممكنة، اعتماد أهداف أكثر تواضعا وأكثر تحديدا.

8- تقييم قدرة التجمعات المحلية على تطبيق إجراءات من شأنها تقليص الحواجز أمام عملية التصنيف (التحول إلى القطاع المصنف)، والقيام بكل ما هو ضروري من أجل سد الفجوة بين الإجراءات المعتمدة على المستوى المركزي وبين القدرات على المستوى المحلي. متابعة دراسة أثر إصلاحات مناخ الأعمال حول عملية التصنيف (التحول إلى القطاع المصنف) وتبادل نتائجها.

قائمة المراجع :

1. بانوك، ج. وآخرون، تطوير وتقنين القطاع الخاص الأهلي في إفريقيا وأوروبا الوسطى: دراسة لـ10 بلدان، استشارة بانوك، لندن، (2002)
2. فانك، م. كار ، العمالة غير المصنفة للاتجاه السائد والنوع في الحد من الفقر: دليل لصناع السياسات والمساهمين الآخرين، أمانة الكومنولث، لندن (2004).
3. أريكسون، لنارت ، الطابع غير المصنف، حجم الشركات والنمو الاقتصادي: اختبار فرضية السوتو Soto ، جامعة براون (2002).
4. فلودمان بكر، الاقتصاد غير المصنف: دراسة تقصي حقائق، الوكالة السويدية للتعاون الدولي، (2004).
5. فريدمان، إ. وآخرون ، محددات الأنشطة غير الرسمية في 69 دولة، كامبريدج، MA، معهد ماستشيوست للتكنلوجيا،(1999).
6. (المنظمة العالمية للشغل و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة خارطة طريق للقطاع غير المصنف في تانزانيا Mainland، دار السلام، (2008).
7. معهد كييف لعلم الاجتماع ، تقييم القطاع غير المصنف في أوكرانيا، وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية، (2009).
8. كوتشا- هلبلينغ، كاثرين ، وثيقة مرجعية "الحواجز أمام المشاركة: القطاع غير المصنف في الديمقراطيات الصاعدة، مركز المقاولات الخاصة الدولية (CIPE)، (2000).
9. اشنيدر. ف، حجم وقياس القطاع غير المصنف في 110 بلدا في العالم، جامعة جوهانس كبلر، (2008).
10. مورين ، "البقاء خارج شبكة الضرائب.... ماذا فيه لصالح MSE"، أعد للمنتدى الخامس للبنك البين- أمريكي للتنمية، (2002)